



## للتوصل إلى اتفاقية جيدة

### الأجزاء المهمة في "معاهدة الاتجار في الأسلحة"

لا تزال الأسلحة والرصاص تواصل تدمير الحياة. ولا يزال العنف المسلح يتسبب في الدمار الذي يلحق بكل قارة في العالم. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن أي قانون دولي فاعل لتنظيم تجارة الأسلحة العالمية. تتعاضم الآن، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى معاهدة لتجارة الأسلحة؛ تُنشئ، للمرة الأولى، قواعد مُلزِمة عالمياً لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. يجب على المفاوضين في المؤتمر الدبلوماسي الثاني والأخير أن يقوموا بإقرار نص لمعاهدة تُلزم البلدان بأعلى المعايير.

## ملخص

لا تزال الأسلحة والرصاص تواصل تدمير الحياة. ولا يزال العنف المسلح يتسبب في الدمار الذي يلحق كل قارة في العالم – وعامة الناس هم من يدفعون الثمن النهائي، حيث يموت أكثر من شخص كل دقيقة كنتيجة مباشرة للعنف المسلح. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن أي قانون دولي فاعل حول التجارة العالمية في الأسلحة.

نأخذ على سبيل المثال أعمال العنف الجارية في سوريا. قالت الأمم المتحدة إن سوريا شهدت قتل ما يقرب من ٧٠ ألف شخص وإصابة مئات آلاف الجرحى منذ بداية الانتفاضات في عام ٢٠١١. لقد غذى نقل الأسلحة إلى الحكومة السورية والقوات المعارضة الكثير من ذلك.

إن سوء الرقابة على تدفق الأسلحة والذخائر من جميع أنحاء العالم كان بمثابة الوقود وراء تصاعد معدلات الموت. ويواصل مهربي الأسلحة العمل، وهم محصنون عند هوامش غامضة لهذه التجارة القاتلة. كما أن التراخي، أو عدم وجود التزامات بتقديم التقارير، يجعل من المستحيل تقريباً تحديد إلى أي أيدٍ ستصل، أو كيف تصل، بندقية، أو قذيفة، أو رصاصة، أو حتى طائرة مقاتلة.

تتعاضم الآن، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى معاهدة لتجارة الأسلحة؛ تُنشئ، للمرة الأولى، قواعد مُلزِمة عالمياً لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية.

لقد مرت ثمانية شهور، منذ يوليو/تموز ٢٠١٢، على إخفاق المؤتمر الدبلوماسي في التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وتوجد فرصة ثانية أمام الدول في هذا الشهر (مارس/آذار ٢٠١٣). بيد أن الوقت الذي أنفق في يوليو/تموز عام ٢٠١٢ لم يضع هباءً؛ فقد أسفر عن توليد مشروع لنص المعاهدة. ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بعقد مؤتمر تفاوضي آخر؛ ونال القرار دعماً غير مسبوق: ١٥٧ صوتاً مؤيداً، وامتناع ١٨ عضواً عن التصويت، ولم يصوت أي عضو ضده؛ بما يدل بوضوح على أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تريد معاهدة تجارة الأسلحة، والحصول على فرصة ثانية لتحقيق هذا الهدف.

يبين التاريخ أن أنجح المعاهدات وُلدت عبر معايير قوية وشاملة، أُرسيت منذ البداية. أما المعاهدات ذات الأحكام الضعيفة – بغض النظر عن مدى اتساع دعمها – فنادرًا ما تصبح قوية مع مرور الوقت. وحتى عندما تمتنع البلدان المهمة عن التوقيع، فإن المعاهدات القوية تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على أفعال الدول غير الموقعة. على أن هناك بعض البلدان التي تحدد أولوياته للاتفاق العالمي حول النص، ومستعدة لقبول مشروع معاهدة مليء بالثغرات. وإذا كان لمعاهدة تجارة الأسلحة أن تُحدث فرقاً بالفعل في تجارة الأسلحة العالمية، يجب على المؤتمر الدبلوماسي الثاني والأخير أن يسفر عن نص لمعاهدة تُلزم البلدان بأعلى المعايير.

## نص المعاهدة نفسه

اشتمل مشروع المعاهدة التي تمخضت عنها مفاوضات يوليو/تموز ٢٠١٢ على بعض عناصر إيجابية للغاية. بيد أن هناك عددًا من الثغرات التي يمكن أن تقوض العديد من هذه العناصر، وتضعف إلى حد كبير الفاعلية المحتملة لمعاهدة تجارة الأسلحة. فالمعاهدة، في شكلها الحالي، لا تُقدم ما يكفي لزيادة المسؤولية والرقابة على عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، تاركة ملايين الناس تحت رحمة صفقات الأسلحة غير المسؤولة.

يجب أن يشمل نطاق المعاهدة جميع أنواع الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الذخيرة، وقطع الغيار والمكونات. ويجب أن تُنظم جميع أنواع عمليات نقل الأسلحة، بما فيها الصادرات، والهبات، والقروض.

هناك مخاطر كامنة في التعريف الضيق لنطاق المعاهدة. وكما قلنا سابقًا، المسدس دون الرصاص هو عصا معدنية ثقيلة. ولذلك، من الضروري أن تغطي المعاهدة موضوع الذخيرة تغطية شاملة.

وإذا لم تُضمّن جميع أنواع النقل، هناك خطر حقيقي من أن تستبعد معاهدة تجارة الأسلحة مجموعة متنوعة من طرق نقل الأسلحة عبر الحدود أو تغيير الحيازة. وهو ما يشمل القروض، والإيجارات، والهبات، والمساعدات العسكرية.

إن نقاط الضعف هذه، التي تشوب نطاق المعاهدة، ستحول دون تأثيرها الهادف على حياة وسبل عيش عدد لا يُحصى من المجتمعات في أنحاء العالم كافة.

يجب أن يُقدم نص معاهدة تجارة الأسلحة قواعد واضحة وقوية تحكم حركة الأسلحة والذخيرة، مع التزام الدول الواضح برفض عمليات النقل عندما يوجد خطر كبير بأن تلك الأسلحة سوف يُساء استعمالها. يجب أن تكون قائمة المخاطر شاملة، تعكس الاهتمامات الإنسانية وشواغل حقوق الإنسان التي دفعت مبادرة معاهدة تجارة الأسلحة منذ البداية.

## الامتثال

يجب أن تضم المعاهدة تدابير قوية للامتثال. كما يجب أن يتسم هذا الجزء من المعاهدة بالإحكام، قدر الإمكان، في ظل متطلبات واقعية قابلة للتحقيق. إن المعاهدة الجديرة بالاهتمام ستُبنى على أفضل الممارسات الحالية، دون أن تبخس من قيمتها. وعلى سبيل المثال، تهدد الثغرة التي تتيح استثناء نقل الأسلحة من معاهدة تجارة الأسلحة، كجزء من اتفاق تعاون الدفاع، بتقويض هدفها وغرضها بالكامل.

إن المعاهدة في شكلها الحالي، في ظل العديد من المحاذير والاستثناءات التي يتضمنها الالتزام بتقديم التقارير، لن تزيح غطاء السرية المحيط بتجارة الأسلحة العالمية؛ بينما يعني ضعف أحكام تنظيم أنشطة سمسرة السلاح أن نص المعاهدة الحالي لن

يفعل شيئاً يُذكر لكبح جماح الوسطاء عديمي الضمير، الذين يحتلون في كثير من الأحيان موقع المركز في عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وغير المسؤولة على الصعيد الدولي.

في حين يمثل ذلك قائمة كبيرة من التحديات، فإن المؤتمر الدبلوماسي في مارس/آذار ٢٠١٣ يوفر للحكومات فرصة إنجاز معاهدة قوية وشاملة في مجال تجارة الأسلحة - معادة من شأنها تقييد التجارة غير المسؤولة في الأسلحة، وإنقاذ الأرواح، وتخفيف معاناة ملايين المتضررين من الآثار المدمرة للحرب والعنف المسلح. يجب أن تكفل الدول أن تؤسس المعاهدة معايير دولية عالية مشتركة، بينما تقاوم الضغوط الرامية إلى تخفيف الأحكام بغية الحصول على دعم عالمي للنص.

### التوصيات

- يجب أن يكون نطاق المعاهدة شاملاً بالكامل. ويجب أن يراقب جميع أنواع الأسلحة التقليدية والذخائر، وقطع الغيار والمكونات. كما يجب أن يغطي أيضاً جميع طرق عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي.
- يجب أن تتسم معايير المعاهدة بالقوة، وتكفل عدم نقل الأسلحة إذا كان هناك خطر كبير بأنها ستستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، وتؤدي إلى تفاقم العنف والنزاع المسلح - بما في ذلك العنف المسلح القائم على النوع الاجتماعي - أو تشجيع الفساد، أو تقويض التنمية.
- يجب أن تضمن أحكام التنفيذ أن علانية تقارير جميع عمليات النقل هو التزام على الدول الأعضاء، وأن أنشطة مثل السمسة يجب تغطيتها بعناية وبشكل شامل.
- يجب أن تكفل الأحكام الختامية سرعة نفاذ المعاهدة، وتحدد أحكام التعديل التي تسمح للدول الأطراف إعادة النظر في المعاهدة مع مرور الوقت.

© Oxfam International March ٢٠١٣

كُتاب هذه الورقة هم: هيلينا وال، ديبايان باسو راي، إليزابيث كيرخان. تتوجه منظمة أوكسفام ومنظمة سيفوورد بالشكر للمساعدة المُقدمة من: أنا ماكدونالد، روي إيسبيستر، كلير مورتيمر، الشؤون القانونية لمعاهدة تجارة الأسلحة، إد كيرنس، أيجيل هامفريس روبرتسون، جوناثان مازلياه، دانييل جوريفان، لويس بيلانغر، وزهرة أكيرهويس - لما قدموه من مساعدة في إنتاج وتطوير هذه الورقة. يود المؤلفون أيضاً الإعراب عن امتنانهم الشديد إلى الزملاء في فروع منظمة أوكسفام وتحالف الرقابة على الأسلحة، لما قدموه من تعليقات واقتراحات طوال عملية الصياغة، ومن بينهم: [من منظمة أوكسفام] كارولين جرين، نيكولاس فيركن، بن مورفي، سكوت ستيدجان، روبرت ليندر، إيفيلين فيليبس، وجون ماغراث؛ فضلاً عن كن إيس (مشروع بلاوشيرز)، دانييل ماك (سو دو باز)، توبياس بوك (الشفافية الدولية)، هيلين كلوس (مؤسسة أوميجا)، ناتالي وايزمان (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، ويول هولتوم ("سييري").

هذه الورقة هي جزء من سلسلة من الأوراق التي تستهدف تقديم معلومات حول التنمية وقضايا السياسة الإنسانية.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول القضايا المثارة في هذه الورقة، يُرجى الاتصال عبر البريد الإلكتروني التالي:  
advocacy@oxfaminternational.org

يتمتع هذا المطبوع بحقوق الملكية الفكرية، وإنما يمكن استخدام النص دون مقابل لأغراض المناصرة، والحملات، والتعليم والبحوث، شريطة الإشارة إلى المصدر بالكامل. ويطلب أصحاب حقوق الملكية الفكرية تسجيل أي استخدام لديهم، لأغراض تقييم الأثر. لنسخ النص تحت أي ظروف أخرى، أو لإعادة استخدامه في مطبوعات أخرى، أو للترجمة أو التعديل، يجب الحصول على إذن مسبق، وقد يُطلب سداد رسوم. البريد الإلكتروني: policyandpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة في فترة إرساله للمطبعة.

تولت أوكسفام بريطانيا النشر لصالح منظمة أوكسفام الدولية.

الترقيم الدولي: ٩٧٨-١-٧٨٠٧٧-٢٧٦-٩

العنوان:

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX٤ ٢JY, UK.

**SAFERWORLD**

"سيفوورد" هي منظمة دولية مستقلة، تعمل من أجل منع نشوب النزاعات العنيفة، وبناء حياة أكثر أمانًا. نحن نعمل مع السكان المحليين المتأثرين بالنزاع، لتحسين سلامتهم وشعورهم بالأمن، وإجراء بحوث وتحليلات على نطاق أوسع. ونستخدم هذه الأدلة والتعلم في تحسين السياسات والممارسات المحلية، والوطنية، والدولية، التي يمكن أن تساعد في بناء سلام دائم. الناس هم أولويتنا - نحن نعتقد أن كل شخص يجب أن يكون قادرًا على عيش حياة سلمية تبعث على الرضا، وخالية من عدم الأمن والنزاع العنيف.

**OXFAM**

منظمة أوكسفام هي كونفدرالية دولية تضم ١٧ منظمة، تعمل معًا بصورة شبكية في ٩٤ دولة، كجزء من حركة عالمية من أجل التغيير، لبناء مستقبل خال من ظلم الفقر.

برجاء مراسلة أي من تلك الوكالات للاطلاع على مزيد من المعلومات، أو زيارة موقعنا الإلكتروني: [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)